منظمة العفو الدولية

بيان صحفي للتداول العام

20 يونيو/حزيران 2017

رقم الوثيقة: MDE 25/6552/2017

الإمارات العربية المتحدة: أوقفوا السجن التعسفي للمدافع البارز عن حقوق الإنسان أحمد منصور

(جنيف، 20 يونيو/حزيران 2017)- جددت "مؤسسة مارتن إينالز" ومنظمات حقوق الإنسان العشر التي تشكل هيئة المحلفين "لجائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان" اليوم مناشدتها لحكومة الإمارات العربية المتحدة بالإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن أحمد منصور، آخر المدافعين عن حقوق الإنسان المتبقين في الإمارات العربية المتحدة ممن كانوا قادرين فيما سبق على انتقاد السلطات في العلن.

وفاز أحمد منصور "بجائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان" في 2015.

فقبل ثلاثة أشهر، على وجه الدقة اليوم، وقبل بزوغ فجر يوم 20 مارس/آذار، اعتقل حوالي عشرة من ضباط الأمن أحمد منصور من منزله في عجمان، على مسافة نحو 150 كيلومتراً إلى الشمال الشرقي من أبو ظبي، عاصمة الإمارات العربية المتحدة.

وفي سياق المناشدة لسلطات الإمارات، قال ديك أوستينغ، رئيس هيئة "جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان": "تهيب بحكومة الإمارات العربية المتحدة بأن تنهي فترة سجن أحمد منصور لثلاثة أشهر غير المفهومة. فهذا يتعلق في حقيقة الأمر بعدم احترام الإمارات العربية المتحدة للمبادئ الأساسية للعدالة. "

وأضاف قائلاً: "والقضية المزعومة ضد أحمد منصور عصية على التصديق. فمن واجب الدولة أن تقدم إلى ساحة العدالة أولئك الذين تعتقد أنهم قد ارتكبوا جرماً جنائياً. ومع ذلك، فمن الواضح أن سلطات الإمارات العربية المتحدة قد حرمته من حريته تعسفاً، وانتزعته من أسرته لا لشيء إلا لممارسته السلمية حقه الإنساني في حرية التعبير. ويشير انقضاء ثلاثة أشهر والغياب التام للشفافية، في الوقت نفسه، إلى أن كل ما هدفت إليه السلطات هو إسكاته".

وكانت سلطات الإمارات قد قالت، في 20 مارس/آذار، إن أحمد منصور متهم بسوء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، بما في ذلك "نشر معلومات مغلوطة وأخبار كاذبة تضر بالوحدة الوطنية والانسجام الاجتماعي، وتلحق الضرر بسمعة الدولة ومكانتها "، وذلك بموجب "قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات" الإماراتي، الذي استعملته السلطات لسجن العديد من ناشطي حقوق الإنسان، وينص على سنوات سجن طويلة وعقوبات مالية باهظة.

وفي 28 مارس/آذار، دعت مجموعة من خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة حكومة الإمارات العربية المتحدة إلى الإفراج عنه فوراً، واصفة القبض عليه بأنه "هجوم مباشر على العمل المشروع للمدافعين عن حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة". وأعرب هؤلاء عن خشيتهم من أن القبض عليه "ربما يشكل عملاً انتقامياً منه لانخراطه مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولما عبر عنه من آراء في وسائل التواصل الاجتماعي، بما فيها 'تويتر'، وكذلك لكونه عضواً نشطاً في منظمات مثل 'مركز الخليج لحقوق الإنسان'، و مؤيداً ناشطاً لمنظمات أخرى، بما في ذلك هيومان رايتس ووتش".

وفي اليوم التالي، ردت سلطات الإمارات مباشرة على تصريح الخبراء، فحاولت تفنيد المزاعم بأن اعتقال أحمد منصور ذو طبيعة تعسفية، وقالت إنه "حر في أن يوكِّل محامياً، وإن عائلته تستطيع دخول المكان الذي يسجن فيه، وأنه من المسموح لها زيارته".

وتعتقل الحكومة أحمد منصور في أبو ظبي. وهي بعيدة عن مكان سكنه، ما يجعل من الصعب على أسرته زيارته بانتظام، في حين لم تتمكن العائلة من رؤيته إلا مرة واحدة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. وعلى ما يبدو فإن السلطات عاقدة العزم على عزل أحمد منصور عن عائلته.

وعلى الرغم من ادعاءات الحكومة بأنه يستطيع تعيين محامياً مستقلاً من اختياره، إلا انه يبدو أن ذلك غير وارد. وهذا مكون ضروري من مكونات الحق في محاكمة عادلة.

وجدير بالإشارة أن الحق في رؤية محام هو حق أساسي لأي شخص محتجز، وفق ما تنص عليه المادة 16 من "الميثاق العربي لحقوق الإنسان"، الذي صدقت الإمارات العربية المتحدة عليه.

إن منظمات حقوق الإنسان العشر التي تشكل هيئة المحلفين "لجائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان" تكرر دعوتها إلى سلطات الإمارات بأن تطلق سراح أحمد منصور فوراً ودون قيد أو شرط، نظراً لأن التهم الموجهة ضده تتعلق حصراً بعمله من أجل حقوق الإنسان، وبحقه في حرية التعبير. وفي غضون

ذلك، ينبغي أن يمنح على الفور فرصة تلقي الزيارات بصورة منتظمة من عائلته ومن محام يختاره بنفسه. ويتعين على الإمارات العربية المتحدة أن تضع حداً لمضايقاتها للمدافعين عن حقوق الإنسان، ولمن ينتقدون السلطات.

الموقعون

المنظمات التي تشكل هيئة المحلفين "لجائزة مارتن إينالز":

منظمة دياكونيا للتنمية، ألمانيا
منظمة العفو الدولية
الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
الخط الأمامي للمدافعين حقوق الإنسان
حقوق الإنسان أولاً
هيومان رايتس ووتش
اللجنة الدولية للقضاة المحلفين
الخدمة الدولية لحقوق الإنسان
أنظمة معلومات وتوثيق حقوق الإنسان
المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب

وثيقة للتداول العام

****

لمزيد من المعلومات أو لترتيب مقابلة، يرجى الاتصال:

بمايكل خامباتا، المدير، جائزة مارتن إينالز،
بريد إلكتروني khambatta@martinennalsaward.org؛ هاتف 4925 809 22 41+؛ أو
طارق وهيبي، المدير الإعلامي لمكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بيروت
بريد إلكتروني: tarek.wheibi@amnesty.org؛ هاتف محمول: 428 666 81 961+؛ أو
سارة حشاش، المدير الإعلامي لمكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في لندن،
sara.hashash@amnesty.org، أو على هاتف 5511 413 207 44+؛ أو
بالمكتب الإعلامي لمنظمة العفو الدولية، لندن، المملكة المتحدة:

+44 (0) 777 847 2126 ؛+44 20 7413 5566

بريد إلكتروني: press@amnesty.org

تويتر: @amnestypress